الفصل الثالث

المشكلة الاقتصادية

المبحث الأول: طبيعة المشكلة الاقتصادية

المبحث الثانى: أركان المشكلة الاقتصادية

المبحث الأول

طبيعة المشكلة الاقتصادية

يتناول المبحث الأول شرح طبيعة المشكلة الاقتصادية فى مطلبين، كما يلى:

المطلب الأول: تعريف المشكلة الاقتصادية.

المطلب الثانى: أسباب المشكلة الاقتصادية.

المطلب الأول: تعريف المشكلة الاقتصادية:

علم الاقتصاد السياسى يهتم بمعالجة المشكلة الاقتصادية، ولماذا نقول معالجتها وليس حلها؟ لأن العلاج مؤقت ومرتبط بظروف اجتماعية وتاريخية معينة، فاذا تغيرت حاجات الإنسان وتعقدت، وفى نفس الوقت زادت ندرة موارده فانه يسعى إلى علاج المشكلة الاقتصادية فى ظل مستحدثات وظروف جديدة. ومن الخطأ القول أن هناك حلا للمشكلة الاقتصادية، فذلك معناه أننا نعيش فى ظل الوفرة وليس الندرة، والندرة أيضا نسبية. ولن يكون هناك حاجة إلى علم اقتصاد وعلماء اقتصاد ورجال للسياسة الاقتصادية اذا تحقق هذا المجتمع الخيالى مجتمع الوفرة، إذن لنعش الواقع الذى يتميز بالندرة ونفهمه جيدا من أجل إشباع حاجات الإنسان المتعددة واللانهائية فى ظل ندره نسبية للموارد. ان السلع والخدمات هى أدوات إشباع حاجات الإنسان، ويقوم الانسان بإنتاجها بتضافر عناصر إنتاج معينة، الأرض والعمل ورأس المال والتنظيم، وتتطور عملية الإنتاج بتطور درجة رقى عملية التقسيم الاجتماعى للعمل.

وعندما ننتقل من مشكلة اقتصادية تواجه الفرد، ممثلا فى روبنسون كروزو أو حى بن يقظان، إلى إطار يواجه فيه المجتمع أيضا مشكلة اقتصادية، فاننا ننتقل من تحليل تعظيم الفائدة الفردية إلى اهتمام مباشر بتعظيم القيمة للمجتمع. وأكثر من هذا العرض الأكاديمى المبسط لعلاقات اجتماعية معقدة، علينا دراسة التفاعل بين أشخاص مختلفين يتألف منهم المجتمع. فالأفراد يواجهون خيارات في إطار اجتماعي، يكون فيه وجود وسلوك الأشخاص الآخرين، جنبًا إلى جنب مع القوانين والمؤسسات التي توجه سلوكهم. فعلم الاقتصاد السياسى كما سبق أن أشرنا هو علم اجتماعى، يهتم بسلوك الأفراد كمستهلكين وكمنتجين، في اطار من القوانين والمؤسسات والعلاقات الاجتماعية.
ومنذ القرن الثامن عشر، وبالأخص منذ آدم سميث، فإن نفوذ القوانين والمؤسسات على النتائج الاجتماعية كانت مفهومة، وهذه العلاقة كانت الأساس لمفهوم مركزي في علم الاقتصاد والاقتصاد السياسي، وبالأخص كما استنبط من جذوره الكلاسيكية.

إذا كانت القوانين تؤثر على النتائج، وإذا كانت بعض النتائج أفضل من غيرها، فإن مما يتبع ذلك القول أن دراسة وتحليل القوانين ومؤسسات المجتمع تصبح موضوعًا يستحق منا كل الاهتمام. فبدون فهم كيف أن الأفراد الذين يشكلون النظام الاجتماعي يتفاعلون، وكيف أن مجاميع قوانين مختلفة تؤثر على تلك التفاعلات، فإنه من المستحيل على المشاركين إحداث تغييرات ذات قيمة في القوانين

القائمة حاليًا، أو حتى أن تسلك بحكمة فيما يتعلق بالحفاظ على تلك القوانين التي أثبتت حيويتها في تفعيل المجتمع تفعيلا جيدًا ومقبولا.

المطلب الثاني: أسباب المشكلة الاقتصادية:

ترجع المشكلة الاقتصادية إلى تعدد حاجات الإنسان وندرة الموارد اللازمة لإشباع هذه الحاجات التى تتميز بالدورية والتعدد والتجدد، وبأنها لانهائية. والموارد تتكون مما تجود به الطبيعة من أرض وماعليها من غابات وبحار وأنهار ومافى باطنها من معادن، وما يصنعه الإنسان من آلات ومعدات للمساعدة فى عملية الإنتاج.

خلال عملية الإنتاج ينتج الإنسان سلع وخدمات، والسلع هى منتجات ملموسة مثل الأغذية والملابس، والخدمات هى منتجات معنوية مثل التعليم والصحة، فالسلع والخدمات هى وسائل لإشباع حاجات الإنسان. والفعل الذى يترتب عليه عمل السلع والخدمات يسمى إنتاجاً، وعملية استخدام هذه السلع والخدمات تسمى استهلاكا. ولاتطلب السلع والخدمات لذاتها وإنما بغرض الاستفادة من استهلاكها، ولذلك يعرف بعض الاقتصاديين الاقتصاد بأنه العلم الذى يهتم بإنتاج السلع والخدمات وتوزيعها على الأفراد بغرض استهلاكها.

المبحث الثانى
أركان المشكلة الاقتصادية

إن تحليل المشكلة الاقتصادية بصورة أكثر تعمقا يوضح لنا أن هناك عدة أسئلة محددة يلزم على كل مجتمع اقتصادى مهما اختلفت صورة أو أنظمته أن يجيب عن هذه الأسئلة. لقد شاهدنا أن أبعاد المشكلة الاقتصادية هى الحاجات المتعددة والموارد المحدودة وضرورة الاختيار فى استخدام هذه الموارد لإشباع تلك الحاجات. وقرر ساموليسون Samuelson أن أى نظام اقتصادى يواجه المشكلة الاقتصادية معبرا عنها فى الأسئلة التالية:

١ – ماذا يتم إنتاجه من سلع وخدمات لتتمشى مع رغبات وحاجات المجتمع التى يسعى لإشباعها ؟ وكذلك ما هى الكمية من تلك السلع والخدمات التى يحتاجها المجتمع ؟ هل تنتج الكثير من تلك السلع أم القليل وعلى وجه التحديد ما هى الكمية المطلوبة إنتاجها؟

٢ – كيف يمكن إنتاج السلع والخدمات، بمعنى ما هى الطريقة التى سوف تتبع للإنتاج ؟ فهناك عنصر العمل والأرض ورأس المال والتنظيم وغيرها من الموارد فكيف يجمع الاقتصاديون هذه العناصر لتحقيق الإنتاج المطلوب.

٣ – لمن يكون هذا الإنتاج ؟ أى من الذى سوف يتمتع باستخدام هذه السلع والخدمات دون غيره من الأفراد أو بصورة أخرى يجب توضيح الأسلوب أو الأجر اء الذى سوف يتم على أساسه توزيع الدخل بين مختلف الأفراد والأسر.

هذه الأسئلة الثلاثة هى أساسية وعادية بالنسبة لكافة المجتمعات الاقتصادية سواء كان المجتمع بدائيا، نامياء أو غاية فى التقدم فانه لابد أن يكون لديه مقياسا وأسلوبا للإجابة على هذه

الأسئلة. أن النظم الاقتصادية مهما كانت درجة تطورها لاتختلف عن بعضها البعض فى مقدرا احتياجها لعلاج هذه المشاكل الأساسية وأن كانت تختلف فيما بينها فى كيفية علاج هذه المشاكل.

يتناول هذا المبحث شرح عناصر أو أركان المشكلة الاقتصادية فى ستة مطالب، كما يلى:

المطلب الأول: تحديد احتياجات المجتمع من السلع والخدمات وترتيبها وفقا لأهميتها النسبية.

المطلب الثانى: تنظيم عملية الإنتاج.

المطلب الثالث: توزيع الإنتاج.

المطلب الرابع: مشكلة البطالة.

المطلب الخامس: مشكلة التضخم.

المطلب السادس: مشكلة النمو الاقتصادى.

المطلب الأول: تحديد احتياجات المجتمع من السلع والخدمات وترتيبها وفقا لأهميتها النسبية:

لو أن كافة السلع والخدمات متوفرة داخل المجتمع بالكميات التى تشبع احتياجات كل فرد من الأفراد لما كانت هناك مشكلة اقتصادية، أن ظروف الندرة النسبية هى التى تحت الاختيار بين السلع والخدمات التى تشبع الحاجات المختلفة لدى الأفراد وترتيب هذه السلع والخدمات وفقا لأهميتها النسبية، ويحيث هذه المسألة على المستوى الجزئى Microlevel أو مستوى الفرد يستلزم منا أن نبحث سلوك الفرد الذى يواجه المشكلة الاقتصادية فحيث يعلم الفرد أنه لايستطيع أن يحصل على كل شئ يريد فلابد أن يقوم بتحديد السلع والخدمات التى يريدها وتلك التى لايريدها أو يستطيع تأجيل احتياجاته منها، ولا تقتصر عملية الاختيار على هذا فقط بل على الفرد أن يقوم بترتيب الأشياء المختلفة التى يريدها وفقا لأهميتها النسبية عنده، فهناك بعض السلع التى تعطيه إشباع أو منفعة تفوق السلع الأخرى فيجب أن توضع أولا فى ميزان تفضيله، وهكذا يتم ترتيب السلع والخدمات التى يختارها الفرد وفقا لمنافعها أو الإشباع الذى تعطيه له بالنسبة لبعضها البعض، وثمة قاعدة عامة تحكم عملية الاختيار وهى أنه اذا رغب الفرد فى الحصول على كم أكبر من سلعة ما فانه لابد أن يقلل الكم الذى يريده من سلعة أخرى أو بالعكس، ولولا مشكلة الندرة النسبية التى يواجهها الفرد ما اضطر إلى التمسك بهذه القاعدة.

السؤال يتعلق بتوزيع الموارد النادرة على الاستخدامات المختلفة. فأى اقتصاد تكون فيه الموارد نادرة بالنسبة لرغبات أفراده لابد وأن تكون لديه طريقة معينة يتم على أساسها اتخاذ قرار فيما يتعلق بمشكلة توزيع الموارد. ففى النظام الاقتصادى الرأسمالى يسود ما يسمى بالسوق الحرة Free market فان معظم القرارات المتعلقة بتوزيع الموارد إنما تتم بواسطة « جهاز الأثمان» Price System. أما فى ظل النظام الاقتصادى الاشتراكى فان عددا كبيرا من هذه القرارات إنما يتم عن طريق التخطيط المركزى. واهتمام الاقتصاديين لاينحصر فقط فى كيفية اتخاذ هذه القرارات فى ظل النظم الاقتصادية المختلفة وإنما أيضا فى معرفة الآثار التى ترتبت على تدخل الحكومة لتغيير القرارات التى لولا هذا التدخل لاتخذت.

المطلب الثانى: تنظيم عملية الإنتاج:

بعد أن تتحدد احتياجات المجتمع من مختلف السلع والخدمات ويتم ترتيبها وفقا لأهميتها النسبة فلابد أن نتساءل عن الكيفية التى تتم بها عملية الإنتاج لهذه الاحتياجات والمشاكل التى تحيط بهذه العملية فى ظروف الندرة النسبية لعناصر الإنتاج.

السؤال الأول فى مشكلة تنظيم الإنتاج هو: من الذى ستولى عملية الإنتاج ؟ هل يقع على كل فرد عبء إنتاج ما يحتاجه من السلع والخدمات ؟ لقد كان هذا ما يحدث بالفعل فى العصور البدائية، ثم تطورت الأمور فأصبحت العائلة أو المنزل تمثل وحدة الإنتاج داخل المجتمع فيتم تقسيم الأعمال بين أفرادها فى سبيل إنتاج الاحتياجات. وتدريجيا على مر الزمن عرفت المجتمعات أشكالا عديدة متطورة للوحدات الإنتاجية ثم أخيرا ظهرت المشروعات الخاصة التى يتخصص كل منها فى ناحية معينة من نواحى الإنتاج، والمشروع الخاص يتحرك بدافع تحقيق الربح ويقود نشاطه الإنتاجى من نطلق عليه « المنظم » Entrepreneur وهو الذى يتحمل عبء عملية تجميع عناصر الإنتاج: العمل ورأس المال والأرض وذلك لإنتاج ما يحتاجه المجتمع.

يلى ذلك سؤال حول ما هى الطريقة التى يتم بها إنتاج هذه السلع والخدمات ؟ عادة ما يكون هناك أكثر من طريقة فنية يمكن بواسطتها إنتاج السلعة فالمحاصيل الزراعية مثلا يمكن إنتاجها باستخدام مساحات أصغر نسبيا من الأراضى على أن تستخدم معها كميات كبيرة نسبيا من السماد والعمل والآلات كما يمكن إنتاجها باستخدام مساحات كبيرة نسبيا من الأراضى على أن تستخدم معها كميات صغيرة نسبيا من السماد والعمل والآلات. فأى الطريقتين يمكن استخدامها لإنتاج نفس الكمية من السلع؟ عادة ما يكون هناك وسائل إنتاج بديلة ممكنة لإنتاج أى سلعة. والسؤال هنا هو أى من هذه الطرق البديلة يجب إتباعها ؟ والمعيار هنا هو تجنب الطرق التى لاتتصف بالكفاءة. ونعتبر أن الطريقة لاتتصف بالكفاءة اذا كان من الممكن أن نعيد توزيع الموارد أن نغير طريقة الإنتاج ويترتب على ذلك زيادة ما ننتجه على الأقل من سلعة واحدة دون أن ينقص الإنتاج من أى سلعة أخرى.

المطلب الثالث: توزيع الإنتاج:

بعد أن يتم إنتاج السلع والخدمات لابد أن تكون هناك طريقة ما لتوزيع هذا الإنتاج على أفراد المجتمع. وفى المجتمعات البدائية حيث كانت عملية الإنتاج تتم داخل العائلة أو فى المنزل كان رب العائلة يقوم بتوزيع الناتج بين أفراد عائلته. وكذلك أيضا كان الأمر فى ظل النظام القبلى حيث كان رئيس القبيلة يقوم بعملية توزيع الإنتاج وفقا لحكمته أو وفقا للتقاليد المرعية. ولكن مع تطور المجتمعات وخروج الفرد من إطار العائلة والقبيلة وتكون القرى ثم ظهور المدن الكبيرة ازدادت حدة مشكلة التوزيع عن ذلك الشكل البدائى القديم. فلقد نشأت تدريجيا أشكالا جديدة من التنظيمات الإنتاجية المستقلة واستدعت استنباط وسائل جديدة لتوزيع الإنتاج بين المساهمين فى عملية الإنتاج. واحدث أشكال التنظيمات الإنتاجية التى نعرفها الآن هو المشروع المتخصص الذى يقوم بعملية الإنتاج فى ناحية معينة ويضم أفراداً مستقلين لايجمع بينهم إلا النشاط الإنتاجى فى حد ذاته والبعض من هؤلاء الأفراد يساهم بعمله والبعض الآخر يساهم برأسماله أو بما يمتلكه من أرض أو موارد طبيعية أخرى بينما يساهم آخرون بقدراتهم الذهنية والتنظيمية والمشكلة التى نواجهها هى مشكلة تحديد مساهمة كل عنصر من هذه

العناصر فى عملية الإنتاج. ويهتم الاقتصاديون بمعرفة العوامل التى تحدد الكيفية التى يتم بها توزيع الدخل القومى للدولة بين الجماعات المختلفة مثل أصحاب الأراضى والعمال وأصحاب رؤوس الأموال أو بين فئات معينة مثل الفلاحين أو سائقى السيارات أو الفقراء. كما أن اهتمام الاقتصاديين يمتد لمعرفة الآثار المترتبة على تدخل الحكومة من خلال وسائل معينة لتغيير توزيع الدخل كفرض ضريبة تصاعدية أو تحديد حد أدنى للأجر أو قيام الحكومة بمكافحة الفقر.

المشاكل الثلاث السابقة إنما تقع دراستها فيما يسميه الاقتصاديون بالاقتصاد الجزئى microeconomics فالاقتصاد الجزئى إنما يعنى بدراسة الكيفية التى يتم بها التوزيع الأمثل للموارد وتوزيع الدخل بين أفراد المجتمع. ويهتم الاقتصاد الجزئى بدراسة إنتاج السلع والخدمات بواسطة منشآت أو صناعات، كما يهتم بدراسة إنفاق المستهلكين على سلع وخدمات معينة بواسطة مستهلكين فى سوق واحد أو أسواق متعددة. فوحدة الدراسة فى الاقتصاد الجزئى هى الجزء وليس الكل.

المطلب الرابع: مشكلة البطالة:

إذا كانت الموارد تتصف بأنها نادرة وأنواعها غير كافية لإنتاج السلع والخدمات التى تفى برغبات أفراد المجتمع فلا محل لترك بعض الموارد عاطلة بدون توظيف. إلا أن إحدى خصائص اقتصاديات السوق الحرة أن مثل هذا الضياع يحدث أحيانا. فالعمال العاطلون يرغبون فى الحصول على عمل والمصانع التى يمكن أن يعمل فيها هؤلاء العمال موجودة ومديرو وملاك هذه المصانع يرغبون فى تشغيل مصانعهم والمواد الخام اللازمة متوفرة والأفراد فى مسيس الحاجة إلى السلع التى يمكن أن تنتجها هذه المصانع. ومع كل ذلك، فانه لأسباب معينة، لايحدث شئ، ومشاكل البطالة على نطاق كبير كانت واضحة للعالم فى الثلاثينيات. ففى الولايات المتحدة الأمريكية بلغت البطالة فيها فى هذه الفترة ٢٥% من قوتها العاملة. ولو أن مثل هذه الفترة من البطالة لم تتكرر مرة ثانية إلى أن المشكلة لاتزال تهدد الدول التى تتبع نظام السوق وأن كان ذلك ليس بنفس الحدة.

المطلب الخامس: مشكلة التضخم:

لقد واجهت اقتصاديات العالم فترات طويلة من التغيرات السريعة فى مستويات الأسعار، وخلال التاريخ الطويل فان مستويات الأسعار قد ارتفعت أحيانا وانخفضت أحيانا أخرى. وفى الأزمنة الحديثة كان اتجاه الأسعار دائما نحو الارتفاع، ولكنه فى بعض الأحيان كان أسرع وفى أحيان أخرى كان أبطأ ولكنه عموما كان نحو الارتفاع. ولذلك فقد كان اهتمام الاقتصاديين بدراسة التضخم وانخفاض القوة الشرائية للنقود. والتضخم إنما يرجع إلى الزيادة فى كمية النقود فى الاقتصاد القومى. فالنقود هى إحدى اختراعات البشر وليس الطبيعة. والكمية المتداولة من النقود يمكن تحديدها بواسطة الإنسان. ويثير الاقتصاديون الكثير من الأسئلة حول أسباب تغير كمية النقود المتداولة والآثار المترتبة على هذا التغير على مستوى الأسعار العام.

المطلب السادس: مشكلة النمو الاقتصادى:

إن فهم هذا العنصر يقتضى منا النظر إلى سبب المشكلة الاقتصادية فى الأجل الطويل. فمع مرور السنوات تنمو احتياجات المجتمع من السلع والخدمات نموا مستمرا بسبب النمو فى الأعداد السكانية

وكذلك بسبب التقدم الحضارى الذى يؤدى فى حد ذاته إلى طلب السلع والخدمات بكميات أكبر أو بجودة أفضل أو إلى طلب سلع وخدمات جديدة لم تكن معروفة من اقبل، لذلك ان لم يتزايد إنتاج المجتمع من السلع والخدمات بما يفى بالاحتياجات المتزايدة منها فان المشكلة الاقتصادية سوف تزداد حدة فى الأجل الطويل، أما اذا تمكن المجتمع من زيادة الإنتاج الكلى من السلع والخدمات بمعدلات تفوق الزيادة فى الاحتياجات منها فان حدة المشكلة الاقتصادية سوف تخف ويصير المجتمع أكثر تقدما تدريجيا. وكما فهمنا من قبل فى عنصر تنظيم الإنتاج أن إنتاج المجتمع فى أى فترة زمنية يتوقف على ما لديه من كميات عناصر الإنتاج وطريقة استخدام هذه العناصر، فاذا كان المجتمع مثلا وقد استخدم العناصر الإنتاجية التى يملكها فى أفضل الاستخدامات لها وبأكفأ الفنون الإنتاجية واستغل طاقتها استغلال كاملا فانه لاسبيل إلى زيادة الإنتاج فى الأجل الطويل إلا بزيادة كميات عناصر الإنتاج وارتفاع كفاءتها بتطوير الفنون الإنتاجية المستخدمة.

هذا هو الموقف تقريبا بالنسبة لمشكلة النمو الاقتصادى فى البلدان المعروفة بانها متقدمة اقتصاديا. وعلى ذلك فان مشكلة النمو الاقتصادى فى هذه البلدان تتلخص فى كيفية زيادة كميات عناصر الإنتاج وتطوير الفنون الإنتاجية المستخدمة مع المحافظة على وضع الاستخدام أو التوظف الكامل لهذه العناصر وتوزيعها فى أفضل الاستخدامات الممكنة.

أما المشكلة فى البلدان التى تعرف بأنها متخلفة اقتصاديا فالأمر أكثر تعقيدا من هذا بكثير، فالاحتياجات من السلع والخدمات فى هذه البلدان تنمو بمعدلات مرتفعة للغاية بينما ينمو انتاجها الكلى من السلع والخدمات بمعدلات بطيئة. ومعنى هذا أن المشكلة الاقتصادية تزداد حدة فى البلدان المتخلفة. وأحد الأسباب الهامة وراء نمو الاحتياجات الكلية من السلع والخدمات بمعدلات مرتفعة هو النمو السكانى الهائل.

المشكلات الثلاث الأولى وهى الاستهلاك والانتاج والتوزيع تدخل فى دراسة الاقتصاد الجزئى أو الوحدى Microeconomics، بينما المشكلات الثلاث الأخيرة تدخل فى دراسة ما يسمى بالاقتصاد الكلى Macroeconomics أو التجميعى وهى التضخم والبطالة والنمو الاقتصادى.